

تطوير المناهج وتنمية المهارات أبرزها 4 عوائق أمام وزارة التعليم تكشف فشل ربط الخريجين بسوق العمل



الأربعاء 26 أغسطس 2026 03:00 م

تكشف بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن معدل البطالة في مصر بلغ 5.8% خلال الربع الثاني من 2026، لكن الرقم لا ينفى أزمة أعمق: آلاف الخريجين يدخلون سوقًا لا يطلب ما درسوه، أو لا يوفر أصلًا وظائف مستقرة تتناسب مع مؤهلاتهم

ولا تبدو فجوة التعليم وسوق العمل مجرد مشكلة مناهج متأخرة، بل أزمة اجتماعية يدفع ثمنها شباب أنفقت أسرهم سنوات ومدخرات على تعليم ينتهي في كثير من الحالات بشهادات لا تفتح باب العمل ولا تضمن انتقالًا كريمًا إلى الحياة المهنية

الشهادة تتقدم والمهارة تتأخر دائما

تتوسع الجامعات وتزداد أعداد الخريجين، لكن التوسع الكمي لم يصحبه بالقدر نفسه تطوير نوعي في طرق التعلم والتقييم والتدريب العملي

ما زالت قطاعات واسعة من التعليم تعتمد الحفظ والامتحان النهائي، بينما تطلب الشركات قدرة على حل المشكلات والعمل ضمن فريق والتواصل واستخدام الأدوات الرقمية وإنتاج حلول قابلة للتنفيذ

إدخال الذكاء الاصطناعي أو البرمجة إلى المناهج، على أهميته، لا يكفي إذا تُدمج باعتباره مادة نظرية جديدة تُحفظ ثم تُنسى بعد الامتحان

المشكلة تبدأ من تعليم لا يمنح الطالب مساحة كافية للتجريب والخطأ، ولا يربط المعرفة بمشروع أو تدريب أو مشكلة حقيقية من بيئة العمل

ويشير رجب عبد الله، أستاذ السياسة الدولية بجامعة مينيوسوتا والباحث في قضايا انتقال الشباب من التعليم إلى العمل بالمنطقة العربية، في دراساته عن سوق العمل المصري إلى أن عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق ليس هامشيًا، بل يرتبط ببنية فرص العمل نفسها

وتؤكد أبحاثه أن ارتفاع المستوى التعليمي لا يضمن تلقائيًا وظيفة أفضل، خصوصًا عندما يكون الاقتصاد غير قادر على خلق عدد كافٍ من الوظائف الرسمية والمنتجة

لذلك فإن تحميل المدارس والجامعات وحدها مسؤولية الأزمة يختزل الحقيقة؛ فالتعليم قد يطور مهارات الخريج، لكنه لا يستطيع وحده خلق سوق عادل يستوعب تلك المهارات

سوق هش لا يستوعب الخريجين

تحتاج مصر، وفق تقديرات حديثة ناقشها البنك الدولي، إلى خلق نحو مليون ونصف مليون فرصة عمل سنويًا لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، بينما ظل متوسط الوظائف المضافة خلال العقدين الماضيين أقل بكثير من هذا الاحتياج

هذه الفجوة العددية تفسر لماذا يتحول الحديث عن “مهارات المستقبل” أحياناً إلى وعد مؤجل، إذ لا يكفي إعداد خريج رقمي إذا كانت الوظائف المتاحة محدودة أو هشة أو منخفضة الأجر

كما أن كثيراً من الخريجين يواجهون انتقالاً طويلاً بين الجامعة والعمل، تتخلله بطالة مقنعة أو وظائف مؤقتة بعيدة عن التخصص أو انتظار طويل لوظيفة حكومية

وتظهر الأزمة بصورة أشد لدى الشباب، اللواتي لا يواجهن فقط ضعف الفرص، بل قيوداً مرتبطة بالأجور والنقل والأمان وبيئة العمل والرعاية الأسرية

وتطرح هالة أبو علي، أستاذة الاقتصاد بجامعة القاهرة والباحثة في بيانات سوق العمل المصري، زاوية مهمة عبر أبحاثها عن التحولات المهنية والوظائف الخضراء: السوق نفسه يتغير جغرافياً وقطاعياً، بينما لا تزال الإرشادات التعليمية والمهنية أقل سرعة من هذا التحول

غياب خريطة محدثة ومعلنة للوظائف المطلوبة حسب المحافظة والقطاع يجعل الطالب يختار تخصصه غالباً تحت ضغط المجموع أو السمعة الاجتماعية، لا على أساس معلومات حقيقية عن فرص العمل والدخل والتطور المهني

ولا يمكن أن يكون الحل في توجيه جميع الطلاب إلى تخصصات التكنولوجيا، لأن الاقتصاد يحتاج أيضاً إلى فنيين مؤهلين ومهن صحية وتعليمية وصناعية وخدمية، ضمن خطة إنتاج واضحة لا قائمة رغبات عامة

الإصلاح يبدأ من القياس والمحاسبة

الاختبار الحقيقي لأي تطوير تعليمي ليس عدد المبادرات أو المعامل أو البروتوكولات الموقعة، بل نسبة الخريجين الذين حصلوا على عمل مناسب، ومستوى دخولهم، واستمرارهم في الوظيفة، ورضا أصحاب العمل عن كفاءتهم

يجب نشر مؤشرات دورية لكل جامعة ومعهد ومدرسة فنية توضح معدلات التوظيف بعد التخرج، ومدد البحث عن عمل، ونوعية العقود، وصلات التدريب بالوظائف الفعلية

كما ينبغي أن تتحول الشراكات مع الشركات من احتفالات بروتوكولية إلى التزامات قابلة للقياس، تشمل تدريباً مدفوعاً، وإشرافاً مشتركاً على المشروعات، وفرص توظيف شفافة للخريجين

وفي مقال نشره في يناير 2026، شدد ستيفان جيمبرت، مدير البنك الدولي لمصر واليمن وجيبوتي، على أن سد فجوة المهارات يتطلب مهارات أساسية ورقمية قابلة للتكيف، إلى جانب بيئة تسمح للقطاع الخاص بالنمو وخلق وظائف حقيقية

وتكمن النقطة الحاسمة في أن المهارة لا تنفصل عن الاقتصاد: لا معنى لتخريج مبرمجين ومحللي بيانات بأعداد كبيرة إذا لم تُبنَ صناعات وشركات قادرة على توظيفهم والاحتفاظ بهم

الإصلاح الجاد يبدأ أيضاً من إعداد المعلم، لأن المناهج الجديدة ستبقى أوراًفاً رسمية إذا استمر التدريس بطريقة تلقينية لا تدرب الطالب على التفكير والاستقلال والعمل الجماعي

ويحتاج التعليم الفني بدوره إلى استعادة قيمته الاجتماعية والعملية، عبر تجهيزات حقيقية ومدرسين من الصناعة ومسارات واضحة للأجر والترقي، لا باعتباره خياراً أقل مكانة لمن لم يحصل على درجات مرتفعة

كما يجب ضمان وصول أبناء المناطق الأكثر فقراً إلى التدريب الرقمي واللغات وفرص التدريب، حتى لا تتحول “وظائف المستقبل” إلى امتياز جديد لمن يملكون أصلاً المال والعلاقات والمدارس الأفضل

الأزمة إذن ليست نقلاً في الشعارات ولا في الحديث عن الذكاء الاصطناعي، بل غياب منظومة تربط التخصص بالطلب الحقيقي، والتدريب بالتوظيف، والإنفاق العام بنتائج يمكن محاسبة المسؤولين عليها

ومن دون هذه المحاسبة، ستظل الشهادة المصرية تخرج أفواجاً تبحث عن سوق عمل لا يشبه ما تعلمته، فيما يتكرر الوعد نفسه كل عام دراسي جديد